حياة وسوق
ملحق اقتصادي أسبوعي يصدر عن صحيفة الحياة الجديدة

انخفاض معدلات المشاركة في قوة العمل

* نشر في ملحق جريدة الحياة الجديدة "حياة وسوق" بتاريخ 2012/05/13

تظهر البيانات التي نشرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عشية الأول من أيار، يوم العمال العالمي، أن حجم قوة العمل في الأراضي الفلسطينية عام 2011 بلغ حوالي مليون شخص. أي أن ربع عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة يعملون أو يبحثون عن عمل، وهي نسبة منخفضة مقارنة مع دول المنطقة ومعظم دول العالم. ويعزى انخفاض هذه النسبة إلى عدة أسباب، أهمها اتساع قاعدة الهرم السكاني، أي ارتفاع نسبة السكان الصغار ممن هم دون سن العمل. وقد أظهرت البيانات أن عدد الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة بلغ حوالي 1.7 مليون شخص في منتصف العام 2011، أي حوالي 41% من عدد السكان.

وحتى إذا استثنينا صغار السن واعتبرنا السكان في سن العمل، فإن نسبة المشاركة في قوة العمل تصل إلى حوالي 43% في الأراضي الفلسطينية، وهي أقل في قطاع غزة (38.4%) منها في الضفة الغربية (45.5). وبالرغم من أن هذه النسبة أفضل مما كانت عليه خلال السنوات العشر الماضية، إلا أنها لا زالت منخفضة مقارنة مع كثير من الدول العربية والدول المجاورة، حيث بلغت 50% في مصر، 54% في لبنان، 54% في المغرب، 52% في سوريا، 51% في تونس، 46% في الأردن، 50% في تركيا، 57% في إسرائيل.

بالإضافة إلى اتساع قاعدة الهرم السكاني، هناك مجموعة أخرى من الأسباب الاقتصادية وغير الاقتصادية لانخفاض معدلات المشاركة، من أهمها انخفاض مساهمة المرأة في قوة العمل والتي بلغت عام 2011 حوالي 17% فقط (مقارنة مع 69% للذكور). ويعزى ضعف مشاركة المرأة في قوة العمل إلى مجموعة من العوامل، من بينها العادات والتقاليد التي تحصر عمل المرأة في شؤون البيت، وارتفاع نسبة النساء اللواتي ينسحبن من سوق العمل بسبب الزواج أو تربية الأطفال دون أن يعدن إليه ثانية، إضافة إلى انخفاض المستوى التعليمي للإناث، ما يقلل من فرص العمل المتاحة

أمامهن، ومنافسة الذكور لهن في سوق العمل، وإحجام المرأة عن العمل في بعض القطاعات مثل البناء والزراعة، وغيرها من الأمور الأخرى.

من بين الأسباب الهامة الأخرى لانخفاض معدلات المشاركة في قوة العمل وجود نسبة عالية من السكان ممن هم في سن العمل على مقاعد الدراسة في المراحل التعليمية المختلفة، خصوصا أفراد الفئة العمرية 15–24 سنة، والذين يقارب عددهم ثلاثمائة ألف شخص، حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء، إضافة إلى كبار السن والمرضى ممن لا يشاركون في قوة العمل، ويصل علدد هؤلاء إلى أكثر من مائة وخمسين شخصا. كما أن هناك نسبة من الأشخاص المحبطين، وهم الأشخاص الذين يبحثون عن عمل لفترة طويلة دون جدوى، فيستنتجون أن فرصتهم في الحصول على وظيفة شبه معدومة وينسحبون من سوق العمل، أي يتوقفون عن البحث عن عمل. وهذه المجموعة قد تكون كبيرة في بعض الأحيان، خصوصا في الدول التي تكون نسبة البطالة فيها مرتفعة جدا وتستمر لفترة طويلة، مثل الأراضي الفلسطينية. هؤلاء الأشخاص المحبطون يعتبرون خارج قوة العمل، ما يؤدي إلى انخفاض نسبة المشاركة. ولكن يجب التذكير أن ارتفاع نسبة المشاركة في قوة العمل لا تعني بالضرورة تخفيض نسبة البطالة، وقد شهدت الأراضي الفلسطينية فترات عديدة ارتفعت فيها نسبة المشاركة ونسبة البطالة في نفس الوقت، أو انخفضت فيها النسبتان في نفس الوقت أيضا. فخلال فترة الاحتلال، مثلا، ولغاية منتصف الثمانينات، لم تتعد نسبة المشاركة في قوة العمل 35% في الوقت الذي كانت فيه معدلات البطالة منخفضة جدا. وبالمقابل، ارتفعت معدلات المشاركة خلال السنوات الأخيرة بالرغم من ارتفاع معدلات البطالة.

يثير انخفاض المشاركة في قوة العمل قلقا في جميع الدول لأنه يعني أن جزءا كبيرا من السكان في سن العمل لا يسهمون بأنشطة منتجة، ما يمثل خسارة للمجتمع. فعلى سبيل المثال، إذا كان حوالي 43% من السكان الناشطين اقتصاديا (في سن العمل) يستطيعون إنتاج 6.3 مليار دولار أمريكي (كما كان الحال في الأراضي الفلسطينية عام 2011)، فإن زيادة معدل المشاركة إلى 50% يمكن أن يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من سبعة مليار دولار، ما يعني خسارة مئات الملايين من الدولارات بسبب وجود عدد كبير من السكان خارج قوة العمل.

كما يؤدي انخفاض المشاركة في قوة العمل إلى ارتفاع معدل الإعالة، والذي يقاس عادة بنسبة عدد السكان إلى عدد الأفراد العاملين (بالرغم من وجود تعريفات أخرى لهذا المصطلح). وقد وصل معدل الإعالة في الأراضي الفلسطينية عام 2011 إلى حوالي خمسة، أي أن الشخص الذي يعمل، يعيل نفسه ويعيل أربعة أشخاص آخرين معه. فإذا كان متوسط أجر العامل اليومي 92 شيكل، كما هو الحال في فلسطين خلال العامين الماضيين، فإن معدل نصيب الفرد

يكون حوالي 18 شيكل، وهو ما يقارب حد الفقر (البالغ 2237 شيكل شهريا لعائلة مكونة من خمسة أشخاص). وكلما انخفض معدل المشاركة وارتفعت نسبة الإعالة كلما زادت معدلات الفقر. وقد بلغت في الأراضي الفلسطينية، وفق أنماط الاستهلاك الحقيقية، حوالي 31% (20.5% في الضفة الغربية و 48.2% في قطاع غزة) خلال العام الماضي.

كيف يمكن تحسين نسبة المشاركة في قوة العمل؟ هناك مجموعة من السياسات التي يمكن تبنّيها لتحسين نسبة المشاركة، من بينها تشجيع القطاع الخاص على خلق المزيد من فرص العمل من خلال توفير بيئة استثمارية وحوافز مناسبة لتعزيز قدرته على المنافسة، ودعم وتشجيع المشاريع الصغيرة من خلال تسهيل حصولها على التمويل والمساعدة اللازمين، وتحسين إنتاجية العامل (لزيادة الطلب عليه) من خلال الاستثمار في راس المال البشري وزيادة الإنفاق على التعليم، خصوصا التعليم الجامعي، وتزويد الخريجين بالمهارات التي يحتاجها سوق العمل، والتركيز على تنمية رأس المال المعرفي (الابتكار والتطور التكنولوجي والريادة). كما يجب رفع مساهمة المرأة في قوة العمل عن طريق زيادة التعليم للإناث، ومن خلال التشريعات والقوانين المتعلقة بالولادة والأمومة، وتوفير أماكن رعاية للأطفال في أماكن العمل لتشجيع الأمهات لإعادة الانخراط في سوق العمل.

معدل المشاركة في قوة العمل مؤشر مهم على مدى استغلال الموارد البشرية في الاقتصاد. وفي ظل محدودية الموارد الطبيعية في الأراضي الفلسطينية وسيطرة إسرائيل على جزء كبير من تلك الموارد، يصبح الاستغلال الأمثل للموارد البشرية الفلسطينية، من خلال تحسين معدل المشاركة في قوة العمل، هدفاً يستحق الاهتمام والأولوية لمتخذ القرار الفلسطيني.